

النشوز بين الزوجين وعلاجه في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)

أ. عبد الحى أبرو *

ملخص

يتمثل هذا البحث في تقديم دراسة مستفيضة لإحدى أحوال العلاقة الزوجية مع بيان معالجة الإسلام لهذه الحالة. ويستمد البحث، بناءً على ذلك، أهميته من أهمية العلاقة الزوجية وضرورة علاج ما قد يصيبها من عوارض وحالات غير إيجابية.

والبحث يشير حين يتحدث عن النشوز إلى أنه لا يقتصر على الزوجة دون الزوج، بل قد يقع منهما على السواء. كما فرق في هذا السياق بين النشوز والإعراض. ثم يعالج من أحكام النشوز كذلك طرق علاجه أو مراحلها التي تتمثل في الوعظ والهجر في المضجع والضرب. ويقف مع الهجر ليبين معناه عند الفقهاء والمفسرين، ثم مدته. كما يناقش حدود الضرب وشروطه وأهله وحكم البالغة فيه ومدى لزمه على الزوج. ويؤكد على أن الضرب إصلاح وليس عقوبة. ويتناول البحث نظام التحكيم الذي يدعو إليه القرآن في حالة الخلافات الزوجية، فيتحدث عن من يقوم بالتحكيم وعن مهمة الحكّمين وآراء الفقهاء فيها.

تقديم

تفضل الله، سبحانه، على بني الإنسان فكرمهم على كثير ممن خلق، وأنعم عليهم بنعمة العقل لاكتساب المعارف والعلوم وسخر لهم كثيراً من مخلوقاته مصداقاً لقوله، تعالى: ﴿ ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً ﴾^(١).

* أستاذ مساعد بكلية الشريعة والقانون - الجامعة الإسلامية العالمية - إسلام آباد.

١ - سورة الإسراء، الآية: ٧٠.

لذلك اقتبضت مشيئته، سبحانه، أن يرعى هذا المخلوق بعنايته، وأن يمدّه بالقوانين التي تنظم علاقته بالآخرين، والتي تضمن لنوعه البقاء على الوجه الأكمل إلى الأجل الذي أراده الله.

ولم يشأ الله أن يجعل الإنسان كغيره من المخلوقات الحيوانية يدع غرائزه تنطلق دون وعي، ويترك اتصال الذكر بالأنثى فوضى لا ضابط له، بل وضع النظام الملائم لسيادته والمناسب لتكريم الله له.

وبهذا النظام وضع الله سبحانه للغريزة سبلها المأمونة، وصان كرامة المرأة من أن تكون كلاً مباحاً، وحمل النسل من الضياع، ووضع نواة الأسرة التي تحوطها غريزة الأمومة، وترعاها عاطفة الأبوة، فتنبت نباتاً حسناً، وتثمر ثمارها الياقة، والأسرة نواة المجتمع فبصلاحها يصلح المجتمع كله.

العلاقة الزوجية وتبادل الحقوق والواجبات

إن الزواج رباط وثيق بين الرجل والمرأة، والشرعية تريد به الدوام والبقاء، كما تريد أن تنشأ عنه مودة ورحمة، والعلاقة الزوجية تقوم على أساس أنها حق يقابله واجب، فللرجل على زوجته حقوق، وعليه لها حقوق، ولا يتيسر لهذه العلاقة الدوام والبقاء ولا تنمو المودة والرحمة إلا بقيام كل واحد من الزوجين بحقوق الآخر قياماً يكفل رضا النفس واستتباب الطمأنينة وشمول المحبة. وقد نظمت الشريعة علاقة الزوجين نظاماً دقيقاً، فبينت ما يجب على كل واحد منهما للآخر، وما يحق له من الآخر، بحيث لو اتبعه الزوجان اتباعاً صحيحاً صادقاً في سرهما وعلانيتهما لعاشا في سلام ووثام، وآتى الزواج ثماره المرجوة من نسل تلحظه عناية الأبوة وترعاها عاطفة الأمومة.

ولا يستقيم أمر جماعة من الجماعات ما لم يكن لها رئيس، يوجهها إلى غايتها ويرجع إليه عند النزاع، وإنا لنشاهد ذلك حتى في عالم الحيوان. والأسرة جماعة صغيرة، وهي اللبنة للجماعة الكبيرة، وبصلاح اللبنة يصلح المجتمع كله فلا بد للأسرة - تلك الجماعة الصغيرة - من رئيس يدير شئونها

وراع يرهاها من الانفلات والضياع وقائم يقوم على أمرها.

وقد خلق الله المرأة للحمل والولادة وتربية الأطفال والعناية بهم، وهذا يتطلب مزيداً من العاطفة، ولذا كانت عاطفة المرأة أشد وأقوى من عاطفة الرجل. كما أن قرار المرأة في البيت - بحكم وظيفتها وقلة اختلاطها بالناس - جعل خبرتها في الحياة أقل من خبرة الرجل.

وقد خلق الله الرجل ببدن أشد، وبنية أقوى، لأنه سيقوم بأعباء هذه الجماعة وبحكم ظروف عمله، وكثرة نجاربه في الحياة، كان عقله أقوى من عاطفته. كما أن الرجل مكلف بالإنفاق، وتوفير كل أسباب الراحة لتلك الجماعة، لهذا كله اقتضت حكمة الله أن يجعل زمام الأمر في البيت لمن هو أكثر خبرة وأبعد نظراً، وعليه من الأعباء فوق ما على الطرف الآخر، فمن حكمته، سبحانه، أن جعل القوامة للرجل يقول، عز شأنه: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم﴾^(١). ويقول: ﴿ولهن مثل الذين عليهن بالمعروف، وللرجال عليهن درجة﴾^(٢) وهي درجة القوامة.

حق الطاعة الزوج وعلاقته بنشوز الزوجة:

وقد كلف الله، سبحانه، المرأة بطاعة زوجها كي تعاونه على السير بهذه الجماعة في ركب السعادة والرفاهية، وعدّ هذه الطاعة من سمات الصلاح والتقوى، والخروج عليها نشوزاً يستوجب التأديب؛ حيث يقول: ﴿فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله، واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً، إن الله كان علياً كبيراً﴾^(٣).

١ - سورة النساء، الآية: ٣٤ .

٢ - سورة البقرة، الآية: ٢٢٨ .

٣ - سورة النساء، الآية: ٣٤ .

فمن حق الرجل إذاً على امرأته أن تطيعه في غير معصية فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق^(١).

وقد حث الرسول ﷺ النساء على طاعة أزواجهن، لما في ذلك من المصلحة والخير وحفظ أخلاق الأسرة؛ حيث جعل، صلوات الله عليه؛ رضا الزوج سبباً لدخول الجنة. فعن أم سلمة، رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَنْهَا رَاضٍ دَخَلَتْ الْجَنَّةَ»^(٢).

ويقول ﷺ: «إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ خَمْسَهَا، وَصَامَتْ شَهْرَهَا، وَحَفِظَتْ فَرْجَهَا، وَأَطَاعَتْ زَوْجَهَا، قِيلَ لَهَا: ادْخُلِي مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شِئْتَ»^(٣).

ويقول ﷺ: «خَيْرُ النِّسَاءِ مَنْ إِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا زَوْجُهَا سَرَّتْهُ، وَإِذَا أَمَرَهَا أَطَاعَتْهُ، وَإِذَا أَقْسَمَ عَلَيْهَا أَبْرَتْهُ، وَإِذَا غَابَ عَنْهَا حَفِظَتْهُ فِي نَفْسِهَا وَمَالِهَا»^(٤).

وبَيَّنَّ أَن أَكْثَرَ مَا يَدْخُلُ الْمَرْأَةُ النَّارَ عَصْيَانُهَا زَوْجَهَا، وَكُفْرَانُهَا بِإِحْسَانِهِ إِلَيْهَا، فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اطْلَعْتُ فِي النَّارِ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ، يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ»^(٥).

١ - د. محمد عبد السلام محمد، العلاقات الأسرية في الإسلام، الكويت، دار الفلاح ١٩٨١م ص ١٣٧.

٢ - رواه الترمذي، كتاب الرضاع، الباب العاشر، وابن ماجه، كتاب النكاح ٥٩٥/١ حديث رقم ١٨٥٤، والمستدرک حديث رقم ٧٣٢٨.

٣ - أخرجه أحمد ٩١/١ حديث رقم ١٦٦١، وابن حبان (بترتيب ابن بلبان) ٧٧١/٩ حديث رقم ٤١٦٣.

٤ - أخرجه أحمد، حديث رقم ٧٤١٥، ٩٥٨٥، ٩٦٥٦، والنسائي في المجتبى ٦٨/٦ حديث رقم ٣٢٣١، والمستدرک حديث رقم ٢٦٨٢ وصححه الذهبي وقال: على شرط مسلم.

٥ - أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب كفران العشير وكفر بون كفر، ومسند أحمد ٢٩٨/١.

فلما كان الإسلام جعل الزوج قيماً على زوجته، وفرض عليه مهرها ومسئولية الإنفاق عليها وحمايتها وتعهدها، وفرض عليها طاعته في كل ما هو من آثار الزواج فإنه جعل له سلطاناً في الإصلاح والتهديب وخول له بعض السلطات عليها لتنظيم الحياة الأسرية وحفظ أخلاق أسرته وحسن المعاشرة في داخلها وعدم إضاعة حقوقه. وقد أوضحت الشريعة هذه السلطات إيضاحاً تاماً ووضعت في الوقت نفسه الحدود التي يمكن استخدام هذه السلطات في داخلها - كما سيأتي تفصيله لاحقاً -.

وجعلت هذه الدرجة للرجل، لأنه، كما أشرنا سابقاً، أقدر على فهم الحياة بحكم اختلاطه في المجتمع العام، ولأنه أقدر على ضبط عواطفه وتغليب حكم عقله، ولأنه يشعر بالمضرة المالية وغيرها إن فسدت الحياة الزوجية أو انقطعت. وكل الشرائع سواء كانت مدنية أو دينية تجعل للرجال درجة على النساء^(١). ولذلك قال الله، تعالى: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض، وبما أنفقوا من أموالهم﴾^(٢).

ولقد جاء في سبب نزول الآية أن سعد بن الربيع نشرزت عليه امرأته حبيبة بنت زيد بن خارجة بن أبي زهير فطمها، فقال أبوها: يا رسول الله، أفرشته كريمتي فطمها! فقال، عليه الصلاة والسلام: «لتقتص من زوجها». فانصرفت مع أبيها لتقتص منه، فقال، عليه السلام: «ارجعوا، هذا جبريل أتاني» فأنزل الله هذه الآية، فقال، عليه الصلاة والسلام: «أردنا أمراً وأراد الله غيره» وفي رواية: «وما أراد الله خيراً»، ونقض الحكم الأول، وقد قيل: إن

١ - الشيخ محمد أبو زهرة، الأحوال الشخصية، القاهرة، دار الفكر العربي، ص ١٦٤ .

٢ - سورة النساء : الآية ٣٤ .

في هذا الحكم المردود نزل: ﴿ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يلقى إيلك وحيه﴾^(١).

النشوز وصاحبه

نجد بمراجعة النصوص من الكتاب والسنة أن النشوز قد يكون من الرجل وقد يكون من المرأة، وقد يدعيه كل منهما على صاحبه. ونذكر في هذا البحث المتواضع أحكام كل قسم من هذه الأقسام للنشوز في ضوء ما جاء في ذلك من الآيات والسنن واجتهادات أهل العلم كما وردت في المصادر الموثوق بها في كل مذهب من مذاهب الفقهاء. ويحسن بنا في بداية البحث في النشوز أن نستأنس أولاً بالآيات الخاصة به ونتبعها بكلام أهل التفسير الفقهي لتحديد معناها ومدلولها.

نشوز الزوج

قد يخشى وقوع النشوز والإعراض من ناحية الزوج فيهدد أمن المرأة وكرامتها وأمن الأسرة كذلك، فإذا خشيت المرأة أن تصبح مجفوة، وأن تؤدي هذه الجفوة إلى الطلاق أو إلى الإعراض الذي يتركها كالمعلقة، لا هي زوجة ولا هي مطلقة، فليس هناك حرج عليها ولا على زوجها أن تتنازل له عن شيء من فرائضها المالية أو الحيوية كأن تترك له جزءاً من نفقتها الواجبة عليه أو كلها أو أن تترك له قسمتها وليقتها، إن كانت له زوجة أخرى يؤثرها، وكانت هي قد فقدت حيويتها للعشرة الزوجية أو جاذبيتها. هذا كله إذا رأت هي، بكامل اختيارها وتقديرها لجميع ظروفها، أن ذلك خير لها وأكرم من طلاقها.^(٢) وقد ورد بذلك قول الله،

١ - سورة طه، الآية ١١٤ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة: دار الحديث ١٩٩٤م، ٥/١٧٤.

٢ - سيد قطب، في ظلال القرآن، دار الشروق ١٩٨٠م، ٢/٧٦٩.

عزوجل: ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير﴾^(١).

سبب نزول الآية

وقد جاء في سبب نزول الآية ما رواه الترمذي عن ابن عباس قال: خشيت سودة أن يطلقها رسول الله ﷺ فقالت: لا تطلقني وأمسكني، واجعل يومي منك لعائشة، ففعل فنزلت هذه الآية^(٢).

وروى أبو داود بسند رجاله رجال مسلم: «أن سودة حين أسنت وخافت أن يفارقها رسول الله ﷺ قالت يا رسول الله: يومي لعائشة، فقبل ذلك منها، ففيها وأشباهاها نزلت هذه الآية^(٣)».

وروى ابن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن رافع بن خديج كان تحته خولة ابنة محمد بن مسلمة فكره من أمرها إما كبيراً وإما غير، فأراد أن يطلقها فقالت: لا تطلقني واقسم لي ما شئت، فجرت السنة بذلك ونزلت هذه الآية. وروى البخاري عن عائشة، رضي الله عنها، قولها في هذه الآية: الرجل تكون عنده المرأة ليس بمستكثر منها يريد أن يفارقها فتقول: أجعلك من شأني في حل فنزلت هذه الآية^(٤).

أقوال العلماء في تفسير الآية

قال ابن جرير، رحمه الله، في تفسير قوله، تعالى ﴿وإن امرأة خافت من

١ - سورة النساء، الآية : ١٢٨ .

٢ - تفسير القرطبي ٤٠٢/٥ .

٣ - سبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعاني، الرياض: جامعة الإمام ١٤٠٨ هـ، ٢٩١/٣ .

٤ - المصدر السابق نفسه.

بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير^(١): "يعني بذلك، جل ثناؤه: وإن خافت امرأة من بعلها يقول: علمت من زوجها نشوزاً يعني استعلاء بنفسه عنها إلى غيرها أثرة عليها وارتفاعاً عنها، إما لبغضه، وإما لكرهه منه لبعض أسبابها إما دمايتها وإما سننها وكبرها أو غير ذلك من أمورها، أو إعراضاً: يعني انصرافاً عنها بوجهه أو ببعض منافعه التي كانت لها منه ﴿فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا﴾ يقول: فلا حرج عليها يعني على المرأة الخائفة نشوز بعلها أو إعراضه عنها ﴿أن يصلحا بينهما صلحا﴾ وهو أن تترك له يومها أو تضع عنه بعض الواجب لها من حق عليه، تستعطفه بذلك وتستديم المقام في حباله، والتمسك بالعقد الذي بينهما من النكاح، يقول: ﴿والصلح خير﴾ يعني والصلح بترك بعض الحق استدامة للحرمة وتماسكاً بعقد النكاح خير من طلب الفرقة والنكاح... ونحو ما قلنا في ذلك قال أهل التأويل^(٢).

قال الجصاص: "قال الله، تعالى ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً... الآية﴾ قيل في معنى النشوز: إنه الترفع عليها لبغضه إياها، مأخوذ من نشز الأرض وهي المرتفعة، وقوله ﴿أو إعراضاً﴾ يعني لموجدة أو أثرة فأباح الله لهما الصلح/ فروي عن علي وابن عباس أنه أجاز لهما أن يصطلحا على ترك بعض مهرها أو بعض أيامها بأن تجعله لغيرها. وقال عمر: ما اصطلحا عليه من شيء فهو جائز. وقد دلت الآية على جواز اصطلاحهما من المهر على ترك جميعه، أو بعضه أو على الزيادة عليه، لأن

١ - سورة النساء ، الآية : ١٢٨ .

٢ - ابن جرير الطبري، جامع البيان، بتحقيق: محمود شاكر، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٧ - ٢٧٨ .

الآية لم تفرق بين شيء من ذلك وأجازت الصلح في سائر الوجوه، وقوله، تعالى ﴿والصلح خير﴾ قال بعض أهل العلم: يعني خير من الإعراض والنشوز، وقال آخرون: من الفرقة وجائز أن يكون عموماً في جواز الصلح في سائر الأشياء إلا ما خصه الدليل^(١).

فإذا كان النشوز من الزوج، ولم يتم اصطلاح بين الزوجين، فلا يحل له أن يستمر في نشوزه عليها والعضل لها ليضطرها أن تفتدي نفسها ببذلها ما آتاها أو بعضه ليطلقها، بل عليه أن يمسكها بمعروف أو يسرحها بإحسان إلا أن يخاف ألا يقيما حدود الله، فلا جناح عليهما فيما افتدت به، أو أن تأتي الزوجة بفاحشة مبينة فيباح له حينئذ عضلها ليأخذ ما آتاها أو بعضه ليطلقها، قال، تعالى: ﴿ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به﴾^(٢).

قال ابن جرير: "يعني، تعالى ذكره، بقوله ﴿ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً﴾ ولا يحل لكم أيها الرجال أن تأخذوا من نسائكم إذا أنتم أردتم طلاقهن، لطلاقكم وفراقكم إياهن، شيئاً مما أعطيتموهن من الصداق وسقتم إليهن، بل الواجب عليكم تسريحهن بإحسان وذلك إيفاءهن حقوقهن في الصداق والمتعة وغير ذلك مما يجب لهن عليكم ﴿إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله﴾"^(٣).

١ - أحكام القرآن للجصاص، المطبعة البهية بمصر ٢/٣٤٥، - ٢٤٦.

٢ - سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

٣ - جامع البيان ٤/٥٤٩ وما بعدها.

وقال، تعالى: ﴿ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة﴾^(١).

وذكر ابن جرير، رحمه الله، أقوالاً لأهل العلم في المخاطب بالنهي عن العضل، منها: أن المخاطبين بذلك ورثة الأزواج الذين كرهوا زوجاتهم وأمسكوهن ضراراً ليفتدين، ثم قال: وأولى هذه الأقوال التي ذكرناها بالصحة في تأويل قوله: ﴿ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن﴾ قول من قال: نهى الله جل ثناؤه زوج المرأة عن التضيق عليها والإضرار بها وهو لصحبته كاره ولفراقها محب لتفتدي منه ببعض ما آتاها من الصداق، وإنما قلنا ذلك أولى بالصحة لأنه لا سبيل لأحد إلى عضل امرأة إلا لأحد رجلين: إما لزوجها بالتضييق عليها وحبسها وهو لها كاره، مضارة منه لها بذلك ليأخذ منها ما آتاها بافتدائها منه نفسها بذلك، أو لوليها الذي إليه إنكاحها. وإذا كان لا سبيل إلى عضلها لأحد غيرهما وكان الولي معلوماً أنه ليس ممن آتاها شيئاً، فيقال: إن عضلها عن النكاح عضلها ليذهب ببعض ما آتاها كان معلوماً أن الذي عنى الله، تبارك وتعالى، بنهيه عن عضلها هو زوجها الذي له السبيل إلى عضلها ضراراً لتفتدي منه ... إلى أن قال: قوله: ﴿إلا أن يأتين بفاحشة مبينة﴾ يعني بذلك، جل ثناؤه، لا يحل لكم أيها المؤمنون أن تعضلوا نساءكم ضراراً منكم لهن وأنتم لصحبتهن كارهون وهن لكم طائعات لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن من صدقاتهن ﴿إلا أن يأتين بفاحشة مبينة﴾ فيحل لكم حينئذ الضرار بهن ليفتدين منكم، ثم ذكر، رحمه الله، أقوال أهل العلم في معنى الفاحشة، فذكر أثاراً بأسانيداً إلى الحسن البصري وعطاء الخراساني

والسدي أن المقصود بالفاحشة الزنا، وذكر آثاراً أخرى بأسانيداً إلى ابن عباس ومقسم، والضحاك بن مزاحم، وقتادة وعطاء بن أبي رباح، أن المقصود بالفاحشة النشوز، ثم قال: وأولى ما قيل في تأويل قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبِينَةٍ﴾ أنه معني به كل فاحشة من بذاء باللسان على زوجها، وأذى له، وزنا بفرجها، وذلك أن الله، جل ثناؤه، عم بقوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ﴾ كل فاحشة متبينة ظاهرة، وكل زوج امرأة أتت بفاحشة من الفواحش التي هي زنا أو نشوز فله عضلها على ما بين الله في كتابه، والتضييق عليها حتى تقتدي منه بأي معاني الفواحش أتت، بعد أن تكون ظاهرة مبينة بظاهر كتاب الله، تبارك وتعالى، وصحة الخبر عن رسول الله ﷺ كالذي حدثني يونس ابن سليمان البصري قال حدثنا حاتم بن اسماعيل قال حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه، عن جابر: أن رسول الله ﷺ قال «اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، إن لكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» فأخبر ﷺ أن من حق الزوج على المرأة أن لا توطئ فراشه أحداً، وأن لا تعصيه في معروف، وأن الذي يجب لها من الرزق والكسوة عليه إنما هو واجب عليه إذا أدت هي إليه ما يجب عليها من الحق، بتركها إبطاء فراشه غيره، وتركها معصيته في معروف. ومعلوم أن معنى قول النبي ﷺ: «من حَقَّكُم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً» إنما هو أن لا يمكن من أنفسهن أحداً سواكم.

وإذا ما رويما في ذلك صحيحاً عن رسول الله ﷺ فبين أن لزواج المرأة إذا أوطأت امرأتها نفسها غيره وأمكنك من جماعها سواء أن له منعها الكسوة والرزق بالمعروف مثل الذي له من منعها ذلك إذا هي عصته في المعروف، وإذا

كان ذلك له، فمعلوم أنه غير مانع لها، بمنعه إياها ما له منعها، حقا لها واجبا عليه، وإذا كان ذلك كذلك، فبين أنها إذا افتدت نفسها عند ذلك من زوجها، فأخذ منها زوجها ما أعطته، أنه لم يأخذ ذلك عن عضل منهي عنه، بل هو أخذ ما أخذ منها عن عضل له مباح، وإذا كان ذلك كذلك، كان بينا أنه داخل في استثناء الله، تبارك وتعالى، الذي استثناء من العاضلين بقوله: ﴿ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة﴾.

«وإذا صح ذلك فبين فساد قول من قال: ﴿إلا أن يأتين بفاحشة مبينة﴾ منسوخ بالحدود، لأن الحد حق الله، جل ثناؤه، على من أتى بفاحشة الزنا، وأما العضل لتفتدي المرأة من الزوج بما آتاها أو ببعضه، فحق لزوجها كما أن عضله إياها وتضييقه عليها إذا هي نشزت عليه لتفتدي منه، حق له، وليس حكم أحدهما يبطل حكم الآخر».

«قال أبو جعفر: فمعنى الآية: لا يحل لكم، أيها الذين آمنوا، أن تعضلوا نساءكم فتضيقوا عليهن وتمنعوهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف، لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن من صدقاتكم إلا أن يأتين بفاحشة، من زنا أو بذاء عليكم، وخلاف لكم فيما يجب عليهن لكم، مبينة ظاهرة، فيحل لكم حينئذ عضلهن والتضييق عليهن، لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن من صداق إن هن افتدين منكم به^(١)».

وقال الكاساني: «إن النشوز لا يخلو أن يكون من قبل الزوج أو أن يكون من قبل المرأة: فإن كان من قبل الزوج فلا يحل له أخذ شيء من العوض على الخلع، لقوله، تعالى: ﴿وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن

وقال ابن رشد الجد في معرض الكلام على الخلع: "وإن كرهها فارقها، ولا يحل له إذا كرهها أن يمسكها ويضيق عليها حتى تفتردي منه وإن أتت بفاحشة من زنا أو نشوز أو بذاء، لقول الله، عز وجل: ﴿وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً...﴾ وهذا مذهب مالك وجميع أصحابه لا اختلاف بينهم فيه، ومن أهل العلم من أباح للرجل إذا اطلع على زوجته بزنا أن يمسكها ويضيق عليها حتى تفتردي منه لقول الله، عز وجل: ﴿ولا تعضلوهن لتذهبن ببعض ما آتيتموهن إلا أن

٢ - سورة النساء، الآية : ١٩ .

٢- بدائع الصنائع: كراتشي، إيتش إم سعيد (مصورة) ١٥٠/٣ .

يأتين بفاحشة مبينة» وتأول أن الفاحشة المبينة هو الزنا هنا، وجعل الاستثناء متصلاً، ومنهم من تأول أن الفاحشة المبينة البغض والنشوز والبذاء باللسان، فأباح للزوج إذا أبغضته زوجته ونشزت عنه وبذت بلسانها عليه أن يمسكها ويضيق عليها حتى تفقدي منه، ومنهم من حمل الفاحشة على العموم فأباح ذلك للزوج سواء كانت الفاحشة التي أتت بها زناً أو نشوزاً أو بذاء باللسان أو لم تكن. والصحيح ما ذهب إليه مالك، لأنه إذا ضيق عليها حتى تفقدي منه، فقد أخذ مالها بغير طيب نفس، ولم يبيع الله ذلك إلا عن طيب نفسها، فقال تعالى: ﴿فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾^(١). والآية التي احتجوا بها لا حجة لهم فيها، لأن الفاحشة المبينة من جهة النطق أن تبذو عليه وتشتم عرضه وتخالف أمره، لأن كل فاحشة أتت في القرآن منعوتة بمبينة فهي (هذه) وكل فاحشة أتت فيه مطلقة فهي الزنا، والاستثناء المذكور فيها منفصل، فمعنى الآية: لكن إن نشزت عليكم وخالفت أمركم حل لكم ما ذهبتم به من أحوالهن، معناه إذا كان ذلك عن طيب أنفسهن، ولا يكون ذلك عن طيب أنفسهن إلا إذا لم يكن منهم إليهن ضرر ولا تضيق، فعلى هذا التأويل تتفق أي القرآن ولا تتعارض، وقد قيل في تأويل الآية غير هذا، وهذا أحسن^(٢).

وقال ابن تيمية: ولا يحل للرجل أن يعضل المرأة ويضيق عليها حتى تعطيه الصداق أو بعضه، لكن إذا أتت بفاحشة مبينة كان له أن يعضلها حتى تفقدي نفسها منه^(٣).

١ - سورة النساء، الآية: ٤.

٢ - المقدمات الممهدة لابن رشد ٤٢٨/٢ - ٤٣٠ الطبعة الأولى السعادة بمصر.

٣ - ابن تيمية، مختصر الفتاوى المصرية الرياض ص ٤٤٦.

نشوز الزوجة

إذا كان النشوز من الزوجة فإن لزوجها حق وعظها، فإن لم يفد الوعظ كان له حق هجرها، فإن لم يفد الهجر كان له ضربها ضرباً غير مبرح، كما سنفصل القول فيه، فإن لم يجد ذلك كان له عضلها حتى تفتدي نفسها منه ببذله ما آتاها أو بعضه لقاء تطليقه إياها، لأنها باستمرارها على النشوز أتت بفاحشة مبينة تبيح للزوج عضلها ليأخذ منها ما آتاها أو بعضه، قال، تعالى: ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً﴾^(١).

قال ابن العربي: من أحسن ما سمعت في تفسير هذه الآية قول سعيد ابن جبير قال: يعظها فإن هي قبلت وإلا هجرها، فإن هي قبلت وإلا ضربها، فإن هي قبلت وإلا بعث حكماً من أهله وحكماً من أهلها فينظران ممن الضرر، وعند ذلك يكون الخلع^(٢).

الكلام في النشوز وأحكامه

والذي نود أن نقف عنده بعد قراءة نوعين من الآيات، نشوز المرأة ونشوز الرجل، ومعرفة سبب نزولها وأقوال أهل العلم في تفسيرها نذكره في النقاط التالية:

تعريف النشوز والفرق بينه وبين الإعراض - طرق علاج النشوز، الوعظ و الهجر في المضجع، ومدة الهجر، والضرب، وحلوه وشروطه، هل الضرب

١ - سورة النساء، الآية ٣٤ .

٢ - أحكام القرآن لابن العربي، دار المعرفة، ١/٤٢٠ .

عقوبة؟ وهل هو إلزامي؟ ولكل النساء؟ وحكم نشوز الزوج، و الشقاق بين الزوجين، و نظام التحكيم، ومهمة الحكّمين.

أولاً: تعريف النشوز والفرق بينه وبين الإعراض

النشوز في اللغة هو النهوض والقيام والارتفاع، وأصل هذه المادة هو الارتفاع والغلط، ومنه: النشز من الأرض، وهو المكان المرتفع الغليظ، ومنه قوله، تعالى: ﴿وانظر إلى العظام كيف ننشزها﴾^(١)، أي نرفع بعضها إلى بعض، يقال: نشز الرجل ينشز إذا كان قاعداً فنهض قائماً، ومنه قوله، تعالى: ﴿وإذا قيل انشزوا فانشزوا﴾^(٢) أي ارتفعوا وانهضوا. وسميت المرأة ناشزاً لما فيها من الغلط والارتفاع عن طاعة زوجها.

ونشوز الزوجة ترفعها على زوجها، وتعاليتها عما أوجب الله عليها من طاعته، ونفورها منه بحيث لا تطيعه أو تخرج من منزله بغير إذنه ونحو ذلك مما فيه امتناع عما يجب عليها من طاعته. وقد قال أبو منصور اللغوي: النشوز كراهية كل من الزوجين لصاحبه. وقال أبو إسحق: النشوز هو كراهية كل واحد منهما صاحبه، وسوء عشرته له، واشتقاقه من النشز وهو ما ارتفع من الأرض.^(٣)

وقد فرّق النحاس بين النشوز والإعراض بقوله:^(٤) "النشوز هو التباعد،

١ - سورة البقرة، الآية : ٢٥٩ .

٢ - سورة المجادلة، الآية : ١١ .

٣ - انظر: ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، وابن منظور: لسان العرب، والسيد محمد مرتضى الزبيدي: تاج العروس، كلمة (نشز).

٤ - تفسير القرطبي ٤٠٢/٥ .

والإعراض ألا يكلمها ولا يأنس بها". ولعله بذلك كان يفسر نشوز الرجل وإعراضه المذكور في قوله، تعالى: ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير﴾^(١).

وعلى أية حال فإن النشوز سواء أكان من جانب الرجل أم كان من جانب المرأة فإنه تمرد على واجب كل منهما على نفسه، وعلى حق كل منهما صاحبه. وهو بهذا الوصف صورة غير سوية للعلاقة الزوجية التي وصفها القرآن بقوله، تعالى: ﴿.... لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة﴾^(٢).

ومن أجل ذلك فقد فسّر بعضهم الخوف في قوله، تعالى: ﴿واللاتي تخافون نشوزهن﴾ حيث قال: قال الله، تعالى: ﴿واللاتي تخافون نشوزهن﴾ ولم يقل (واللاتي ينشزن)، لأن الله، تعالى، لما كان يحب أن تكون المعيشة بين الزوجين معيشة محبة ومودة لم يشأ أن يسند النشوز إلى النساء إسناداً يدل على أن من شأنه أن يقع منهن فعلاً، بل عبر عن ذلك بعبارة تومئ إلى أن من شأنه أن لا يقع، لأنه خروج عن الأصل الذي يقوم به نظام الفطرة. ففي هذا التعبير تنبيه لطيف إلى مكانة المرأة وما هو الأولى في شأنها، وإلى ما يجب على الرجل من السياسة لها وحسن التلطف في معاملتها^(٣).

والخوف في الآية بمعنى الظن أي إن ظننم نشوزهن، وفي هذا إرشاد إلى المبادرة بالعلاج قبل وقوع الداء.

يقول سنيد قطب، رحمه الله: "والمنهج الإسلامي لا ينتظر حتى يقع النشوز

١ - سورة النساء، الآية : ١٢٨ .

٢ - سورة الروم، الآية : ٤ .

٣ - العلامة محمد رشيد رضا، تفسير المنار، بيروت، دار المعرفة ٧٢/٥ .

بالفعل، وتعلن راية العصيان، وتسقط مهابة القوامة وتنقسم المؤسسة إلى معسكرين فالعلاج حين ينتهي الأمر إلى هذا الوضع قلما يجدى. ولا بد من المبادرة في علاج مبادئ النشوز قبل استفحاله... واتخاذ الإجراءات المندرجة في علاج علامات النشوز منذ أن تلوح من بعيد... وفي سبيل صيانة المؤسسة من الفساد، أو من الدمار، أبيع للمسئول الأول عنها أن يزاول بعض أنواع التأديب المصلحة في حالات كثيرة... لا للانتقام، ولا للإهانة، ولا للتعذيب، ولكن للإصلاح ورأب الصدع في هذه المرحلة المبكرة من النشوز.^(١)

أما خوف الزوجة نشوز زوجها، حيث يترفع عليها أو يقصر في نفقتها أو يبغضها وتطمح عينه إلى أجمل منها إما لمرض بها أو كبر أو دمامة كذا بهم من قوله، تعالى ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً...﴾ فإنها إذا رأت أن إصلاحه يكمن في أن تترك له بعض حقوقها في القسم والنفقة طلباً لبقاء الصحبة فلها ذلك إن رضيت به، وإلا فعلى الزوج أن يوفيقها حقها أو يفارقها، «والصلح خير» من الفرقة والنشوز والإعراض.

وكما تلجأ الزوجة إلى التنازل عن بعض حقوقها لمعالجة نشوز زوجها لبقاء الصحبة واستمرار حياتهما الزوجية، فإنها تلجأ أحياناً إلى التنازل عن بعض حقها أو عن حقها كله لتفتدي نفسها من إيذاء هذا الزوج ونشوزه الظاهر ولتفارقه، وهو ما يسمى بالخلع.

ولقد ذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي وأكثر أهل العلم إلى جواز الخلع مع عدم اعتبار الزوجة ناشزاً إن طلبت الفراق، وقالوا^(٢): يصح الخلع مع

١ - في ظلال القرآن ٢/٦٥٣.

٢ - سبل السلام ٢/٢٩٨، بداية المجتهد، ط. التجارية ٢/٥٧، المغني لابن قدامة، القاهرة، هجر، ١٩٩٢م، ١٠/٢٧٠، تبين الحقائق طبع بولاق، ٢/٢٦٧، مغني المحتاج، مطبعة إحياء التراث العربي ٣/٢٦٢.

التراضي وإن كانت الحال مستقيمة بينهما والأخلاق ملتزمة، واستبدلوا على ذلك بما زواه ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس أتت رسول الله ﷺ فقالت: ما أعيب على ثابت في خلق ولا دين، ولكني أكره الكفر في الإسلام! فقال رسول الله ﷺ «أتردين عليه حديثه؟» قالت: نعم، فقال: «اقبل الحديقة وطلقها تطليقة»^(١).

والمراد بقولها: «أكره الكفر في الإسلام» أي كفران العشير والتقصير فيما يجب له بسبب شدة البغض له، ويمكن أن يكون مرادها أن شدة كراهتها له قد تحملها على إظهار الكفر لينفسخ نكاحها منه^(٢) أو أطلقت عليه كلمة الكفر مبالغة. قالوا: وليس في هذا الحديث ما يدل على اشتراط النشوز قبل طلب الخلع. واحتجوا أيضاً بقول الله، سبحانه: ﴿فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً﴾^(٣).

ثانياً: طرق علاج النشوز

من حق الزوج، كما ذكرنا، تأديب زوجته عند نشوزها أي عصيانها وعدم طاعتها، أو امتناعها عن فراشه أو خروجها من بيته بغير إذنه، وكذلك عند تركها فرائض الله، أو ارتكابها محظوراً من المحظورات.

وأراد المشرع الحكيم أن يكون علاج نشوز الزوجة من زوجها على مراحل ثلاث: بحيث لا ينتقل من مرحلة إلى أخرى إلا بعد أن يعتقد أنها لم تعد تجدي. وهذه المراحل تتلخص في ثلاث:

١ - أخرجه البخاري، كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق منه.

٢ - نيل الأوطار، ط، العلمية ١٩٩٥م، ٦١/٦.

٣ - سورة النساء، الآية: ٤.

١ - الوعظ

مرحلة الوعظ لقوله، تعالى: ﴿فعظوهن﴾ .

إن الزوج إذا أنس من زوجته ما يخشى أن يؤول إلى عدم قيامها بحقوق الزوجية، فعليه أن يعظها. وموعظة الرجل لزوجته هو أن يذكرها بالله وبما فرض عليها من واجبات، فقد تندم وتعود إلى صوابها. جاء في مغني المحتاج: "لو ظهرت أمارات نشوزها وعظها ندباً لقوله، تعالى: ﴿واللاتي تخافون....﴾" ويبين لها حقوق الزوج وما ورد بالشرع من ذلك^(١) .

والبدء بالموعظة والإرشاد هو البدء بأقرب الحلول وأسهلها، فقد يكون سبب النشوز أمراً لا علاقة للرجل فيه، فبالوعظ والإرشاد، يتبين له سبب هذا النفور.

والوعظ يختلف باختلاف حال المرأة. فمنهن من يؤثر في نفسها التخويف من الله، ومنهن من يؤثر في نفسها التهديد من سوء العاقبة في الدنيا كشماتة الأعداء والمنع من بعض الرغائب كالثياب الحسنة والحلي.

ويدخل في الوعظ كذلك العتاب بكلمات رقيقة، والتذكير بما أوجب الله على الزوجة من حسن الصحبة وجميل العشرة للزوج وبغير ذلك مما يراه الزوج مؤثراً على مشاعر زوجته، وكفيلاً بإعادة المودة والرحمة إلى حياتهما.

ولا يجوز أن ينتقل من هذه المرحلة من الإصلاح إلا بعد أن يعتقد أنها لم تعد تجدي، فلا النصح ولا الإرشاد ولا الموعظة غيرت من نفسيتها شيئاً وجينئذ ينتقل إلى المرحلة الثانية.

١ - الشربيني الخطيب: مغني المحتاج، ٢/٢٥٩ .

٢ - الهجر في المضجع

ويتحقق الهجر بهجر في المضجع لا في الكلام، لأن الإسلام لا يريد أن يقطع حبل المودة المتين بين الزوجين لتبقى الصلة وثيقة رجاء الإصلاح وعودة الأمور إلى مجاريها. قال في التاج المذهب: والهجر إنما هو في المضجع لا في الكلام. ولأن هجر الكلام منهي عنه أيضا إذا زاد عن ثلاثة أيام، والهجر قد يطول شهراً ولهذا كان الهجر هجر مضجع لا هجر كلام^(١).

ويجب أن يكون الهجر في المضجع لقوله، تعالى ﴿واهجروهن في المضاجع﴾^(٢) ولم يقل: واهجروا مضاجعهن.

قال في المذهب: وأما الهجر فهو أن يهجرها في الفراش^(٣).

ويجب أيضا أن يكون الهجر في الفراش نفسه، وتعتمد هجر الفراش أو الحجر زيادة في العقوبة لم يأذن بها الله، تعالى، وربما يكون سببا في زيادة الجفوة.

فإذا أعرض الرجل عنها في هذه الحالة رُجي أن يدعوها ذلك الشعور إلى سؤاله عن السبب، ويهبط بها من نشوز المخالفة إلى مستوى الموافقة. وقد قال ابن عباس في معنى الهجر: أن يوليها ظهرها ولا يجامعها. ويعلق القرطبي على ذلك بقوله^(٤): هذا قول حسن، فإن الزوج إذا أعرض عن فراشها، فإن

١ - القاضي أحمد بن قاسم العنسي اليماني: التاج المذهب لأحكام المذهب، القاهرة، مطبعة الحلبي ١٩٣٨م، ٧١/٢.

٢ - سورة النساء، الآية ٣٤.

٣ - أبو اسحق إبراهيم الفيروز آبادي الشيرازي: المذهب، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٤٣هـ، ٧٤/٢.

٤ - تفسير القرطبي ١٧٧/٣.

كانت محبة له فذلك يشق عليها فترجع للصلاح، وإن كانت مبغضة فيظهر النشوز منها، فيتبين أن النشوز من ناحيتها.

آراء الفقهاء والمفسرين في تحديد معنى الهجر

ولقد جاء في الهجر أيضا قول الرسول ﷺ فيما رواه البخاري تعليقا: «لا تهجر إلا في البيت»^(١). أي أن الزوج إذا أراد هجر زوجته في المضجع تأديبا لها، فلا يهجرها إلا في البيت، ولا يتحول إلى دار أخرى أو يحولها إليها. إلا أن رواية البخاري تدل على أنه ﷺ هجر نساءه في غير بيوتهن وخرج إلى مشربة له.^(٢) قال الحافظ ابن حجر: والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال، فربما كان الهجران في البيوت أشد من الهجران في غيرها، وبالعكس بل الغالب أن الهجران في غير البيوت ألم للنفوس وخصوصا النساء لضعف نفوسهن.^(٣)

واختلف أهل التفسير في المراد بالهجر، فالجمهور على أنه ترك الدخول على الزوجة والإقامة عندها، وهو من الهجران بمعنى البعد، وظاهره أنه لا يضاجعها، وقيل: المعنى يضاجعها ويوليها ظهره. وقيل: يترك جماعها، وقيل: "اهجروهن" مشتق من الهجر، بضم الهاء، وهو الإغلاظ في القول. وقيل: مشتق من الهجار وهو الحبل الذي يشد به البعير، يقال: هجر البعير أي ربطه، فالمعنى أوثقوهن في البيوت، وهو اختيار الطبري، وقد رد عليه ابن العربي في تفسيره، وقال: يالها من هفوة من عالم بالقرآن والسنة!^(٤)

قال الكاساني: "ثم اختلف في كيفية الهجر، قيل يهجرها بأن لا يجامعها

١ - أخرجه البخاري في عدة أبواب من كتاب الصوم والنكاح والطلاق. الأحاديث رقم ٣٧١،

١٨١٢، ٤٩٠٥، ٤٩٠٦ (ترتيب: د. مصطفى ديب البغا).

٢ - تخريجه في الهامش الآتي بعد رقم ٣.

٣ - فتح الباري، ط. العلمية ١٩٨٩م، كتاب النكاح، باب ٩٣، ٣٧٦/٩.

٤ - المصدر السابق، وتفسير القرطبي ١٧٧/٣، وسبل السلام ٢٤٣/٣.

ولا يضاجعها على فراشه، وقيل يهجرها بأن لا يكلمها في حال مضاجعتها إياها لا أن يترك جماعها ومضاجعتها، لأن ذلك حق مشترك بينهما فيكون في ذلك عليه حق الضرر ما عليها فلا يؤديها بما يضر بنفسه ويبطل حقه، وقيل يهجرها بأن يفارقها في المضجع ويضاجع أخرى في حقها وقسمها، لأن حقها عليه في القسم في حال الموافقة وحفظ حدود الله، تعالى، لا في حال التضييع وخوف النشوز والتنازع، وقيل يهجرها بترك مضاجعتها وجماعها لوقت غلبة شهوتها وحاجتها لا في وقت حاجته إليها لأن هذا للتأديب والزجر فينبغي أن يؤديها لا أن يؤدي نفسه بامتناعه عن المضاجعة في حال حاجته إليها^(١).

ويقول الدكتور عبد الرحمن الصابوني: "وفي رأيي أن الهجر هنا ليس مقصوداً في ذاته، بل إنه درس قاس يعطيه الزوج لزوجته لتعرف أنه جاد فيما هو فيه، وما بعد هذا إلا الفراق، وهو في الوقت نفسه امتحان يجتازه الرجل ليعرف نفسه هل يستطيع الصبر على فرقة زوجته قبل أن يطلقها إذا ما استمرت في عنادها. إن في هجر الزوج وهما في فراش واحد درس وامتحان يعرف قيمته كل زوجه وزوجة"^(٢).

مدة الهجر

إذا كانت الحكمة من الهجر هي إعادة الزوجة إلى سكنتها لتحقيق السكن إلى بيتها، والمودة إلى مشاعر زوجها، فإن هذا الهجر يجب ألا يطول، ولا ينبغي أن يتماهى فيه الزوج فيفوت الحكمة من مشروعيته. هذا وقد وضعت

١ - بذائع الصنائع ٢/٣٣٤.

٢ - د. عبد الرحمن الصابوني، مدى حرية الزوجين في الطلاق، جامعة دمشق ١٩٦٢م، ٢/٧٥٣.

آية الإيلاء^(١) لهذا الهجر حدا فطريا لا يزيد عن أربعة أشهر. والمرأة المتمادية في عصيانها وعنادها إلى حد أن زوجها غضب منها ثم هجرها، وهي تعلم أن هجره لها إذا استمر أربعة أشهر فسوف تطلق منه بموجب حكم الله، ومع هذا لم ترجع عن نشوزها، لاشك أنها جديرة بأن تطلق، هذا والشهور الأربعة مدة كافية لتأديبها، ولا حاجة إلى عقابها بمدة أطول من هذا، لأن بقاءها على عنادها وعصيانها دليل بَيِّن في ذاته على عدم قابليتها حتى للتأديب، أو أنها على الأقل لا تستطيع أن تعيش مع هذا الزوج عيشة طيبة حسنة. كذلك يخشى من هذه الحال أن تضيع الأهداف والمقاصد التي من أجلها يرتبط الزوجان برباط الزواج، فقد يجنح الرجل والحالة هذه إلى طرق فاسدة غير مشروعة لإشباع غريزته، ومن الممكن أيضا أن تسقط الزوجة في رذيلة وجريمة أخلاقية، كما أنه يخشى ألا تتحقق المودة والرحمة بين الزوجين اللذين على هذا القدر من الخلاف والنفور والعناد.

هذا، وقد جاء في قرار اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بهيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية ما نصه:

"لم نقف على تحديد مدة تضرب للناشز، عقوبة لها وتأديبها أو زجراً لها عن النشوز عسى أن ترجع عن تقصيرها في حقوق زوجها وتطيعه في أداء ما وجب عليها له شرعاً، ويظهر أن ضرب مدة للنشوز وتجديدها من باب التعزير، وهو مما يختلف باختلاف الظروف والأحوال، وما يترتب عليه من أضرار قد تربو على سوء عشرتها للزوج وقد تنقص عنه، وما يرجى من جدوى التعزير وصلاح الأحوال به، وما يخشى من سوء عاقبة الزيادة في التعزير ومن توتر العلاقات بين أسر المجتمع، وما قد يحدث من شدته للنواشز من الانحدار إلى ما لا تحمد مغيبته^(٢).

١ - سورة البقرة، الآية ٢٢٦ .

٢ - أبحاث هيئة كبار العلماء، الرياض، دار الإفتاء ١٤٠٩هـ، ١/٤٩٢ .

ولا يكون الهجر إلا بعد وقوع النشوز فعلا. لأن الخوف في الآية بمعنى العلم.

وكثير من السيدات سيرتدعن بالهجر حين لم يُجد فيهن الوعظ، وحين ترتدع الزوجة وتعود إلى الصواب يجب على الزوج أن يكف عن هجره، وتعود الحياة بينهما كما كانت.

٣- الضرب :

هناك بعض النساء لا يكفيه الوعظ ولا يكثرث بالهجر، فما موقف الشرع من هذا النوع من النساء؟ لقد أمر الإسلام الزوج أن يعظ زوجته باللين والنصح. ففعل أكثر من مرة فلم ترجع عن خطئها، ثم أمره أن يهجرها في المضجع، فهجرها فلم ترعو، فماذا يفعل؟

أمام الزوج في هذه الحالة أحد طريقين:

١ - إما عرض الأمر على القضاء.

٢ - أو الطلاق.

وفي عرض الأمر على القضاء وشرح أسباب نشوز الزوجة مما تأباه الشريعة الإسلامية حرص على قدسية الحياة الزوجية من أن تكون أسرارها لدى أقل مناسبة معروضة أمام القضاء وإن أباح الإسلام اللجوء إلى القضاء فذاك حيث لا دواء سواه. أما هنا فالأمر إن أمكن حله فيما بين الزوجين فلا يجوز للغير أن يطلع عليه.

وفي الطلاق تشتيت للأمر وتفريق لأفرادها وهدم لهذا العش الذي بناه الزوجان وهو ما كرهه الإسلام وبغضه ووصفه بأنه أبغض الحلال إلى الله.

فماذا يفعل الزوج المسكين إذن؟ ليس من المعقول أن نقول له اصبر بعد أن

اجتاز هاتين المرحلتين: مرحلة الوعظ والنصح ومرحلة الهجر.

جاءت الآية الكريمة فقالت: ﴿واضربوهن﴾.

والضرب كما جاء في كتب التفسير والحديث والفقه، لا ما اشتهر على ألسنة أعداء الإسلام ولا على ما يفعله جهال المسلمين، هو أقرب إلى المداعبة منه إلى الضرب.

ومهما يكن من أمر فالتأديب بالضرب خير من التأديب بالطلاق لأن أثر الضرب لا يتعدى الزوجة على حين يتعدى أثر الطلاق إلى جميع أفراد الأسرة^(١).

نرى في الآية تقريراً لمبدأ الضرب سلم به رسول الله ﷺ وجعله من إرادة الله التي هي خير من رأيه وإرادته. وكما جاء في السنة عن حكيم بن معاوية عن أبيه، رضي الله عنه، قال: قلت يا رسول الله، ما حق زوج أحدنا عليه؟ قال: تطعمها إذا أكلت، وتكسوها إذا اكتسيت، ولا تضرب الوجه، ولا تقبح، ولا تهجر إلا في البيت^(٢).

وفي الحديث دليل على جواز الضرب تأديباً.

يقول الألويسي: "وقد نص أصحابنا أن للزوج أن يضرب المرأة على أربع خصال وما هو في معنى الأربع: ترك الزينة والزوج يريدها، وترك الإجابة إذا دعاها إلى فراشه، وترك الصلاة - في رواية - والغسل، والخروج من البيت إلا

١ - مدى حرية الزوجين في الطلاق (مرجع سابق)، ٢/٧٥٤.

٢ - رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وعلق البخاري بعضه وصححه ابن حبان

والحاكم . انظر: بلوغ المرام مع سبل السلام ٣/٢٤١ .

٣ - تفسير روح المعاني، ط . دار الفكر ٥/٢٥ .

لعذر شرعي" (٣).

المقصود من الضرب هنا هو التدرج في محاولة الإصلاح بين الزوجين والانتقال من المرحلة الثانية بعد فشلها إلى المرحلة الثالثة وذلك إن أصرت الزوجة على عنادها.

ولكن ما حدود الضرب؟ وما شروطه؟ ومن أهله؟

إن النصوص التي تجيز الضرب لا تجعل كل زوج "ضارباً" ولا كل زوجة "مضروبة". ولكن الزوج الذي يجوز له الضرب هو الذي يعرف حدود الله. كما يعرف للحياة الزوجية قدرها وللزوجة مكانتها، فهو لا يضرب لأدنى خطأ، ولا يتجاوز الوعظ المجدي إلى الضرب المؤذي لأدنى ملاحظة.

والزوجة التي أجاز الشرع لزوجها أن يضربها هي تلك الزوجة النافرة الشמוש التي لا تُجدي معها الموعظة الحسنة ولا القول الرقيق، والتي يُتوقع أن يصلحها الضرب.

يقول صاحب "الظلال": "واستصحاب الهدف من هذه الإجراءات كلها يمنع أن يكون هذا الضرب تعذيباً للانتقام والتشفي. ويمنع أن يكون إهانة للإذلال والتحقير، ويمنع أن يكون أيضاً للقسر والإرغام على معيشة لا ترضاها ويحدد أن يكون ضرب تأديب، مصحوباً بعاطفة المؤدب المربي، كما يزاوله الأب مع أبنائه، وكما يزاوله المربي مع تلميذه... وشواهد الواقع والملاحظات النفسية، على بعض أنواع الانحراف المرضي، الذي يعينه علم النفس التحليلي بالاسم، إذ نحن لا نأخذ بتقريرات علم النفس مسلّات "علمية"، فهو لم يصبح بعد "علماً" بالمعنى العلمي، كما يقول الدكتور "الكسيس كاربل"، فربما كان من النساء من لا تحس قوة الرجل الذي تحب نفسها أن تجعله قيماً وترضى به زوجاً، إلا حين يقهرها عضلياً! وليست هذه طبيعة كل

امراة، ولكن هذا الصنف من النساء موجود، وهو الذي قد يحتاج إلى هذه المرحلة الأخيرة، ليستقيم. ويبقى على المؤسسة الخطيرة، في سلم وطمأنينة.

وعلى أية حال، فالذي يقرر هذه الإجراءات، هو الذي خلق. وهو أعلم بمن خلق. وكل جدال بعد قول العليم الخبير مهاترة. وكل تمرد على اختيار الخالق وعدم تسليم به مفض إلى الخروج من مجال الإيمان كله. وهو سبحانه يقررها في جو وفي ملابسات تحدد صفتها، وتحدد النية المصاحبة لها. وتحدد الغاية من ورائها. بحيث لا يحسب على منهج الله تلك المفهومات للناس في عهود الجاهلية، حين يتحول الرجل جلادا باسم الدين! وتتحول المرأة رقيقا باسم الدين! أو حين يتحول الرجل امرأة، وتتحول المرأة رجلا. أو يتحول كلاهما إلى صنف ثالث مائع بين الرجل والمرأة باسم التطور في فهم الدين، فهذه كلها أوضاع لا يصعب تمييزها عن الإسلام الصحيح ومقتضياته في نفوس المؤمنين! (١).

أما حدود هذا الضرب فقد بينها الرسول ﷺ بسنته العملية في بيته مع أهله وبتوجيهاته الكلامية وتولى علاج الغلو هنا وهناك، وتصحيح المفهومات في أقوال كثيرة منها:

ما روي عن عبد الله بن زمعة قال: قال رسول الله ﷺ: « لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ثم يضاجعها » وفي رواية: « ولعله أن يضاجعها » (٢).

١ - في ظلال القرآن ٦٥٤/٢ ومابعدها.

٢ - رواه البخاري، انظر: فتح الباري، ط. العلمية، ٧٧/٩ - ٣٧٨.

ففي الحديث دليل على جواز ضرب المرأة، ولكنه ضرب خفيف لقوله ﷺ
عن جلد المرأة مستنكراً جلداً "كجلد العبيد" ومما يؤيد ذلك ما جاء في
الروايات الأخرى، ففي رواية أبي داود: «ولا تضرب ظعنيتك ضربك أمتك»،
وفي لفظ للنسائي: «كما ضرب العبد أو الأمة». وإن ذلك دال على جواز
الضرب إلا أنه لا يبلغ ضرب الحيوانات والمماليك.

كما دل النهي في هذا الحديث على أن الجلد لا يستحسنه العقلاء في
مجرى العادات، لأن المضاجعة إنما تليق مع ميل نفس ورغبة في العشرة،
والمجلود غالباً ينفر عن جلد، بخلاف التأديب المستحسن فإنه لا ينفر
الطباع. ولا ريب أن عدم الضرب والسماحة أشرف من الضرب اقتداء بأخلاق
نبينا، عليه الصلاة والسلام.

فلقد أخرج النسائي من حديث عائشة، ما ضرب رسول الله ﷺ امرأة ولا
خادماً قط، ولا ضرب بيده قط إلا في سبيل الله أو تنتهك محارم الله فينتقم
الله. (١).

ونقول: ما ضرب رسول الله ﷺ قط لأنه لم يجد داعياً للضرب، فلا
زوجاته، وهن أمهات المؤمنين، نشرن نشوراً يؤدي إلى الضرب، ولا موعظته
الشريفة قاصرة عن تهدة المشاعر الجامحة وترقيق النفوس النافرة. وهو ﷺ
وإن لم يضرب فقد أباح الضرب لبعض الأزواج في بعض الأحيان، ولكنه
ضرب الأدب غير المبرح، وهو الذي لا يكسر عظماً ولا يشين جارحة كاللكزة
وغيرها، وهو الذي يقصد منها الإصلاح لا غير. وإذا أدى إلى الهلاك أو التلف
فقد وجب الضمان على خلاف بين الفقهاء في ذلك .

وقد اشترطوا في الضرب أن يكون غير مبرح، لقول الرسول ﷺ: «إن لكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه، فإن فعلن فاضربوهن ضرباً غير مبرح»^(١).

ومعنى «غير مبرح» أى ليس بالشديد. وقد روي عن ابن عباس تفسيره بالضرب بالسواك ونحوه^(٢).

قال الدردير: ولا يجوز الضرب المبرح ولو علم أنها لا تترك النشوز إلا به، فإن وقع فلها التطبيق عليه والقصاص^(٣).

وقال المواق: وإن غلب على ظنه أنها لا تترك النشوز إلا بضرب مخوف لم يجز^(٤).

فالضرب إذن ضرب خفيف، لا كما يصور الوهم لأعداء الإسلام، ولا يجوز الضرب المؤلم ولو كان فيه نفع وإصلاح لأنه ضرر ولا ضرر، ولا ضرار في الإسلام.

وقد ذكر الفقهاء أن الضرب يجب أن يكون بسواك أو بمنديل، وشبهوه باللكزة أو نحوها.

قال الحطاب^(٥): والضرب في هذه الآية هو ضرب الأدب غير المبرح وهو الذي لا يكسر عظما ولا يشين جراحة كاللكزة ونحوها.

١ - رواه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ.

٢ - تفسير القرطبي ١٧٩/٣.

٣ - الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي، ط. العلمية ١٩٩٦م، ٣/٢١٠.

٤ - محمد بن يوسف الشهير بالمواق، التاج والإكليل لمختصر خليل، بهامش مواهب الجليل للحطاب، مطبعة السعادة ١٣٢٩هـ، ١٦/٤.

٥ - الإمام محمد بن عبد الرحمن الحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، (مرجع سابق) ٨٠١٥/٤.

جاء في أحكام القرآن للجصاص: روى ابن جريج عن عطاء قال: الضرب غير المبرح بالسواك ونحوه.

وقال الحسن: ضربا غير مبرح وغير مؤثر^(١).

فكأنه ضرب كلا ضرب، أو هو «ضرب نفسي» لا ضرب جسدي. وكان الرجل بهذه الطريقة الحانية في الضرب يقول لزوجته الناشز: إنك بهذا النشوز تستحقين الضرب، فهو رمز لا فعل.

وللإمام محمد عبده تعليق على مشروعية الضرب، حيث جاء في تفسير المنار^(٢):

"يستكبر بعض مقلدة الإفرنج مشروعية ضرب المرأة الناشز، ولا يستكبرون أن تترفع المرأة على زوجها، وتصر على نشوزها حتى لا تلين لوعظه ونصحه ولا تبالي بإعراضه وهجره إن مشروعية ضرب النساء ليست أمراً مستنكراً في العقل ولا في الفطرة، ... وإذا صلحت البيئة، وصار النساء يعقلن النصيحة ويستجبن للوعظ فيجب الاستغناء عن الضرب، فلكل حال حكم يناسبها في الشرع".

ويذهب العلامة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور مذهباً آخر في التعليل لموضوع الضرب يجدر بالتسجيل والتفكير، حيث يقول^(٣):

"وعندي أن تلك الآثار والأخبار، في الإذن للزوج في ضرب زوجته الناشز، محمل الإباحة فيها أنها قد روعي فيها عرف بعض الطبقات من النساء أو بعض القبائل، فإن الناس متفاوتون في ذلك، وأهل البدو منهم لا يعدون ضرب

١- أحكام القرآن ١٨٩/٢ .

٢ - تفسير المنار ٧٤/٥ - ٧٥ .

٣ - تفسير التحرير والتنوير طبع: الدار التونسية للنشر، تونس. ٤١/٥ - ٤٣ .

المرأة اعتداء، ولا تعدّه النساء أيضاً اعتداء ... وقد ثبت في الصحيح أن عمر ابن الخطاب قال: "كنا معشر المهاجرين قومًا نغلب نساؤنا فإذا الأنصار قوم تغلبهم نساؤهم، فأخذ نساؤنا يتأدبن بأدب الأنصار". فإذا كان الضرب مأثونا فيه للأزواج، دون ولادة الأمور، وكان سببه مجرد العصيان والكرهية دون الفاحشة، فلا جرم أنه أذن فيه لقوم لا يعتنون صدورهم من الأزواج إضراراً ولا عاراً ولا بدعاً من المعاملة في العائلة ولا تشعر نساؤهم بمقدار غضبهم إلا بشيء من ذلك.

"وبجوز أن يكون المخاطب مجموع من يصلح لهذا العمل من ولادة الأمور والأزواج فيتولى كل فريق ما هو من شأنه. وبهذا التأويل أخذ عطاء^(١) حيث قال: لا يضرب الزوج امرأته ولكن يغضب عليها. قال ابن العربي^(٢): هذا من فقه عطاء، فإنه من فهمه بالشريعة ووقفه على مظان الاجتهاد علم أن الضرب هنا أمر إباحة، ووقف على الكراهية من طريق أخرى كقول النبي ﷺ: "وإن يضرب خياركم". وأنا أرى لعطاء نظراً أوسع مما رآه له ابن العربي؛ وهو أنه وضع هاته الأشياء مواضعها بحسب القرائن ووافق على ذلك جمع من العلماء. قال ابن الفرس^(٣): وأنكروا الأحاديث المروية بالضرب، وأقول: أو

١ - هو عطاء بن أسلم بن أبي رباح، يكنى أبا محمد. من خيار التابعين. سمع عائشة وأبا هريرة، وابن عباس، وأم سلمة، وأبا سعيد. وممن أخذ عنه الأوزاعي وأبو حنيفة. وكان مفتي مكة. شهد له ابن عباس وابن عمر وغيرهما بالفتيا، وحثوا أهل مكة على الأخذ عنه. مات بمكة سنة ١١٤هـ. (انظر: تذكرة الحفاظ ٩٢/١، والأعلام للزركلي ٢٩/٥). والتهذيب (١٩٩/٧).

٢ - أحكام القرآن لابن العربي ٤٢٠/١.

٣ - فقيه مالكي، محدث، نحوي، لغوي، ولي القضاء وجعل إليه النظر في الحسبة والشرطة، من تصانيفه: "كتاب أحكام القرآن" و"آداب القضاء" توفي سنة ٩٧هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ٣٦٤/٢١، كشف الظنون ١٦٦٩/٢، معجم المؤلفين ١٩٦/٦.

تأولوها. والظاهر أن الإذن بالضرب لمراعاة أحوال دقيقة بين الزوجين، فأذن للزوج بضرب امرأته ضرب إصلاح بقصد إقامة المعاشرة بينهما، فإن تجاوز ما تقتضيه حالة نشوزها كان معتدياً، وثبت للزوجة حق رفع الأمر للقاضي حتى يقرر فيه ما يراه، بل إن في رأي بعض الفقهاء لها أن تطلب التطلاق منه بسبب الضرر، كما سبق بيانه.

تقبيح المبالغة في الإيذاء والضرب

وإذا وجدنا في النصوص الشرعية ما يبيح الضرب لبعض الأزواج في بعض الأحيان، فإننا سنجد في هذه النصوص ما يمنع مبالغة كل الأزواج في الإيذاء والضرب في كل الأحيان.

فليس لزوج أن يجلد زوجته، وليس لزوج أن يلطم وجهها، ويترك أثراً من الإيذاء في جسدها. فعليه أن يجتنب الوجه والمواضع المخوفة؛ لأن المقصود التأديب لا الإيتلاف. وقد روى أبو داود عن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله، ما حق زوجة أحدنا عليه؟ قال: "أن تطعمها إذا طعمت، وتكسوها إذا اكتسيت، ولا تقبّح، ولا تهجر إلا في البيت".^(١)

هل الضرب إلزامي؟

لا إلزام على الزوج إن نشزت زوجته أن يضربها، فقد ورد عن النبي، صلى الله عليه وسلم، في مناسبات عدة الأمر باجتنابه حتى قال بعضهم إن الضرب في القرآن نسخ في السنة لكثرة ما نهى عنه النبي، عليه الصلاة والسلام.

١ - أخرجه أبو داود، كتاب النكاح، باب في حق المرأة على زوجها، ٤٩٤/١.

روى أبو داود والنسائي وابن ماجه: أن النبي ﷺ قال: «لا تضربوا إماء الله». فجاء عمر إلى رسول الله ﷺ فقال: ذنرت النساء على أزواجهن! فرخص رسول الله ﷺ في ضربهن. فأطاف بآل رسول الله ﷺ نساء كثير يشتكين أزواجهن! فقال رسول الله ﷺ: «لقد طاف بآل محمد نساء كثير يشتكين من أزواجهن، ليس أولئك بخياركم»!!^(١).

وأخرج البيهقي عن أم كلثوم بنت الصديق، رضي الله عنهما، قالت: كان الرجال نهوا عن ضرب النساء ثم شكوهن إلى رسول الله ﷺ فخلى بينهم وبين ضربهن، ثم قال: «ولن يضرب خياركم»^(٢).

وأخرج أصحاب الصحاح والمسانيد عن عائشة، رضي الله عنها، بلفظ: «أما يستحي أحدكم أن يضرب امرأته كما يضرب العبد؛ يضربها أول النهار ثم يجامعها آخره»^(٣).

حيث لا يستقيم الأمران: فالضرب المؤذي هو للرقيق الذين جعلهم الله في أيدي ساداتهم، والأمر الآخر للزوجين اللذين جعل الله بينهما «المودة والرحمة». جاء في مغني المحتاج: والأولى له العفو عن الضرب، وخبر النهي عن ضرب النساء محمول على ذلك، أو على الضرب بغير سبب يقتضيه لا على النسخ^(٤).

١ - سنن النسائي، كتاب عشرة النساء، باب ضرب الرجل زوجته (حديث رقم ٩١٦٧)، ٣٧١/٥، بيروت العلمية ١٩٩١ م. ، سنن أبي داود كتاب النكاح، باب في ضرب النساء (حديث رقم ٢١٤٦) ٦٠٨/٢، تركيا، دار الدعوة، سنن ابن ماجه كتاب النكاح، باب ضرب النساء (حديث رقم ١٩٨٥)، ٦٣٨/١، تركيا دار الدعوة.

٢ - سنن البيهقي ٣٠٤/٧، دار الفكر (مصورة).

٣ - أخرجه البخاري بالفاظ متقاربة، كما تقدم قريباً، فتح الباري ٣٧٨/٩

٤ - مغني المحتاج ٢٦٠/٢.

هل الضرب عقوبة يوقعها الزوج على زوجته؟

الضرب الذي جاء في القرآن الكريم وكما وضعه الفقهاء هو علاج لوضع نشأ في الأسرة عن نشوز الزوجة وعدم جدوى النصيح والهجر معها، وليس عقوبة يوقعها الزوج على زوجته، بدليل أنهم قالوا: لو علم أن في ضربه عدم رجوعها عما هي فيه فلا يجوز له الضرب لأن المقصود منه الإصلاح.

قال الخطاب: وإذا غلب على ظنه أن الضرب لا يفيد لم يجز له ضربها... فإن المقصود منه الإصلاح لا غير^(١).

وجملة القول

أن الآية الكريمة وضحت الخطة التي لا ينبغي تجاوزها، وهي على هذا الترتيب:

عند خوف النشوز يكون الوعظ، فإذا لم يفلح يكون الهجر، فإذا تبادت في النشوز يكون الضرب. ومن ثم فلا يجوز مطلقاً للزوج أن يبدأ بالثانية إلا إذا لم تفلح الأولى، ولا أن يبدأ بالثالثة إلا إذا لم تفلح الثانية.

والضرب إن كان في بعض الأحيان ولبعض الزوجات علاجاً، فإنه علاج مر، و«آخر الدواء الكي» كما تقول العرب في أمثالها، وقد يستغني عن هذا العلاج كثير من الناس، ولكنه لا يزول بكل حال.

وهذه الوسائل في الإصلاح (الوعظ والهجر والضرب) فيما نرى ليست وسائل ملزمة لكل المسلمين وعلى كل الأحوال، فقد يرى كل من الزوجين من الوسائل ما يكون أقرب إلى قلب صاحبه، وما يكون أجدى إلى إصلاحه فيتبعها.

ويفهم من قوله، تعالى: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾^(١) أن القانتات لا سبيل عليهن حتى في الوعظ والنصح فضلا عن الهجر والضرب.

وقد صرح كثير من المفسرين بوجوب الترتيب بين الوسائل الثلاث في التأديب فيبدأ الزوج أولا بالوعظ، ثم بالهجر، ثم بالضرب. وإن كان العطف بالواو لا يفيد الترتيب.

وقال بعضهم: دل على ذلك السياق والقرينة العقلية، إذ لو عكس كان استغناء بالأشد عن الأضعف، فلا يكون لهذا فائدة.

وقال بعضهم: الترتيب مستفاد من دخول الواو على أجزاء مختلفة في الشدة والضعف مرتبة على أمر مدرّج، فإنما النص هو الدال على الترتيب^(٢).

وإذا كانت «المواقف» هي التي تفرض نفسها في كثير من الأحيان، فإنه لا مجال للقول بالترتيب، فقد يتطلب موقف من المواقف موعظة صغيرة، وقد يؤدي موقف إلى هجر قد يطول أحيانا، كما قد يتطلب موقف ثالث ضربا قد يؤذي النفس بأكثر مما يؤذي الجسد ... وهكذا.

جاء في المغني^(٣): "إن المقصود زجرها عن المعصية في المستقبل، وما هذا سبيله يبدأ فيه بالأسهل فالأسهل، كمن هُجم منزله فأراد إفراجه. وأما قوله، تعالى ﴿وَالَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾ الآية، ففيها إضمار تقديره: واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن، فإن نشزن فاهجروهن في المضاجع، فإن أصررن

١ - سورة النساء ، الآية ٣٤ .

٢ - ينظر : تفسير المنار ٧٦/٥ - ٧٧ ، وروح المعاني ٢٥/٥ .

٣ - المغني لابن قدامة ٢٦٠/١٠ .

فاضربوهن... والذي يدل على هذا أنه رتب هذه العقوبات على خوف النشوز، ولا خلاف في أنه لا يضربها لخوف النشوز قبل إظهاره».

افتداؤها من الزوج

إذا كان النشوز من المرأة وتعدرت أوبتها منه لبغضها إياه وكراحتها له وعرضت عليه افتدائها منه، فقد أجمع أهل العلم على أنه ينبغي إجابتها.

قال ابن قدامة: «وجملة الأمر أن المرأة إذا كرهت زوجها لخلقه أو خلقه أو دينه أو كبره أو ضعفه أو نحو ذلك، وخشيت أن لا تؤدي حق الله، تعالى، في طاعته جاز لها أن تخالعه بعوض تفتدي به نفسها منه، لقول الله، تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾^(١) وروي أن رسول الله ﷺ خرج إلى الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابها في الغلس، فقال رسول الله ﷺ: «ما شأنك؟» فقالت: لا أنا ولا ثابت لزوجها، فلما جاء ثابت، قال له رسول الله ﷺ: «هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر». وقالت حبيبة: يا رسول الله، كل ما أعطاني عندي. فقال رسول الله ﷺ لثابت بن قيس: «خذ منها». فأخذ منها وجلس في أهلها. وهذا حديث صحيح، ثابت الإسناد، رواه الأئمة مالك وأحمد وغيرهما، وفي رواية البخاري^(٢)، قال: جاءت امرأة ثابت بن قيس إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، ما أنقم على ثابت في دين ولا خلق، إلا أنني أخاف الكفر، فقال رسول الله ﷺ: «أتردين عليه حديقته؟» قالت: نعم، فردتها عليه وأمره بفارقها. وفي رواية، فقال له: «اقبل الحديقة، وطلقها تطليقة». وبهذا قال جميع الفقهاء بالحجاز والشام. قال ابن عبد البر: ولا نعلم أحداً خالفه إلا بكر بن عبد الله

١ - سورة البقرة، الآية: ٢٢٩ . ٢ - فتح الباري ٩/٤٩٤ .

المزني، فإنه لم يجزه، وزعم أن آية الخلع منسوخة بقوله، سبحانه: ﴿وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج﴾، وروي عن ابن سيرين وأبي قلابة أنه لا يحل الخلع حتى يجد على بطنها رجلاً، لقول الله، تعالى: ﴿ولا تعضلوهن لتذهبن﴾، ببعض ما أتيتموهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة﴾^(١). ولنا: الآية التي تلونا، والخبر، وأنه قول عمر وعثمان وعلي وغيرهم من الصحابة، لم نعرف لهم في عصرهم مخالفاً، فيكون إجماعاً، ودعوى النسخ لا تسمع حتى يثبت تعذر الجمع، وأن الآية الناسخة متأخرة، ولم يثبت شيء من ذلك^(٢).

ويقول ابن الهمام شارحاً قول صاحب الهداية: "(وإذا تشاق الزوجان وخافا، أي علما، أن لا يقيما حدود الله فلا بأس بأن تفتدي نفسها منه بمال يخلعها به، فإذا فعلا ذلك وقع بالخلع تطليقة بائنة ولزمها المال) - يقول: هذا حكم الخلع عند جماهير الأئمة من السلف والخلف، وذهب المزني إلى أن الخلع غير مشروع أصلاً، وقيدت الظاهرية صحته بما إذا كرهته وخاف أن لا يوفيهما حقها أو أن لا توفيها حقه، ومنعته إذا كرهها هو"^(٣).

نشوز الزوج

تقدمت حالة نشوز الزوجة، وهذه حالة نشوز الزوج والمعنى فيهما واحد. فإذا شعرت الزوجة بكراهية الزوج لها أو إعراضها عنها لسبب قد يكون منها وقد يكون منه فيجب عليها أن تحاول استرضاءه لإصلاح ذات بينهما. أما إن أصر على إعراضه، فقال الفقهاء: على الزوجة أن ترفع أمرها إلى القاضي ليعزّره وإن أصر على عناده ونشوزه ورغبت هي في البقاء معه، فقال بعضهم: يأمر القاضي الزوجة بهجره، فإن لم يفد الهجر ضربه تعزيراً.

١ - سورة النساء، الآية ١٩ .

٢ - المغني ٢٦٧/١٠ - ٢٦٨ .

٣ - شرح فتح القدير، ط. العلمية ١٩٩٥م، ٤/ ١٨٨ .

قال الدسوقي: إن كان يضارها بالهجر أو الضرب أو الشتم، زجره الحاكم إذا رفعت أمرها إليه وأثبتت تعدي الزوج واختارت البقاء معه فإنه يعظه أولاً إن جزم بالإفادة أو ظنها أو شك فيها، فإن لم يفد ذلك ضربه إن جزم بالإفادة أو ظنها.

وهناك طريقة أخرى: يعظه أولاً، فإن لم يفد أمرها بهجره، فإن لم يفد ضربه. والطريقتان سواء، ولكن الظاهر الثانية، لأن هجرها له فيه مشقة عليه بل ربما كان أضر عليه من الضرب^(١).

وقال المواق: "وقالوا في الزوج إنه يسجن"^(٢).

وقال الخرشي: إن الزوج إذا كان يضار زوجته فلها أن ترفع أمرها إلى الحاكم، فإذا أثبتت عنده أنه يضارها فإنه يزجره عن ذلك ويكفه عنها ويقوم الحاكم بزجره باجتهاده كما كان يتولى الزوج زجرها حين كان الضرر منها. هذا إذا لم ترد التطليق^(٣).

وقال العدوي في حاشيته: فإن لم ينته أمرها بهجره، فإن لم يفد ضربه^(٤). وجاء في نهاية المحتاج: فلو منعها حقها كقسم ونفقة ألزمه القاضي توفيته. فإن أساء خلقه وأذاها بنحو ضرب بلا سبب نهاه من غير تعزير، لأن إساءة الخلق بين الزوجين تكثر والتعزير عليها يورث وحشة فاقتصر على نهيه رجاء أن يلتئم الحال بينهما فإن عاد لإيذاها عزره الحاكم بطلبها بما يراه^(٥).

١ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير وتقريرات العلامة محمد عيش (مرجع سابق)، ٣/٢١٠.

٢ - التاج والإكليل (مرجع سابق)، ٤/١٦.

٣ - الخرشي على مختصر خليل، ٣/١٤٧.

٤ - العدوي على الخرشي، ٣/١٤٧.

٥ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ط. المكتبة الإسلامية، ٦/٣٥.

وقال في مغني المحتاج^(١) : وإنما لم يعزره في المرة الأولى وإن كان القياس جوازه إذا طلبته قال السبكي: ولعل ذلك لأن إساءة الخلق تكثر بين الزوجين، والتعزير عليها يورث وحشة بينهما ... فإن عاد عزره، وأسكنه بجنب ثقة يمنع الزوج من التعدي عليها. وهل يحال بين الزوجين؟

قال الغزالي: يحال بينهما حتى يعود إلى العدل ولا يعتمد قوله في العدل، وإنما يعتمد قولها وشهادة القرائن^(٢).

وقال في تحفة المحتاج: أما إذا علم أنه لا يفيد فيحرم^(٣).

وقال الدردير: وأما الضرب فلا يجوز إلا إذا ظن إفادته.

فالضرب إذن ليس عقوبة على نشوزها ولكنه علاج لتلك الحالة التي طرأت على الأسرة وتفاديا لوقوع الفرقة بين الزوجين ولهذا قال الله، تعالى: ﴿فإن أظعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا﴾^(٤).

أي إذا حصل الغرض بالوعظ، أو بالهجر فلا تضربوهن. ولو كان عقوبة لأمر بالضرب لأن المذنب لا يعفيه من العقوبة رجوعه عنها بعد ارتكابها.

ويقول الدكتور عبد الرحمن الصابوني: يبدو لي أن الضرب كما جاء في الآية الكريمة وكما أحاطه الفقهاء بشروطهم وقيودهم أشبه بالأمر النظري منه إلى العملي، فإن الزوجة التي لا يجدي معها النصح والإرشاد ولا الهجر فلن يجدي غالباً معها لكزة أو ضربة سواك، وإنما جاء ذكر ذلك في القرآن الكريم ليكون آخر الدواء، لعل أحداً يلوم المطلق إذا طلق فيقول له لو ضربتها لرجعت

١ - مغني المحتاج ٣/ ٢٦٠ .

٢ - تحفة المحتاج ٧/ ٤٥٦ .

٣ - الشرح الكبير ٣/ ٢١٠ .

٤ - سورة النساء، الآية ٣٤ .

عن خطأها . كما يبدو لي أن أكثر نساءنا اليوم لا يجدي معهن هذا العلاج ولذا فلا يجوز ضربهن إذا نشزن، لأن الضرب منوط بالمصلحة المرجوة منه ولا فائدة من ضرب هذه صفاته مع أكثر نساء اليوم.

الشقاق بين الزوجين لخطأ كل منهما

الحالة الثالثة من ظهور الشقاق الزوجي أن ينتهي الأمر إلى الشقاق بين الزوجين أو يدعي كل منهما نشوز صاحبه عليه وخيف الشقاق بينهما، ولم يعرف من المسيء بينهما.

والشقاق بين الزوجين مجلبة لأضرار كثيرة لا يقتصر أثرها على الزوجين بل يتعدى هذا الضرر إلى أولادهما، بل إلى جميع أفراد الأسرة لما ينشأ بينهما من بغض ونفور وعداوة. لهذا شرع الإسلام نظام التحكيم بين الزوجين لإيجاد حل لهذه المشكلة الزوجية التي هي نتيجة الشقاق بينهما أو إضرار أحدهما بالآخر.

نظام التحكيم

فإذا ظهر الشقاق بين الزوجين دون أن يعرف من هو السبب في ذلك، أو إذا خيف الشقاق بينهما قبل حصوله، فقد جاء القرآن الكريم بعلاج ذلك في قوله: ﴿فإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها، إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما﴾^(١)

وقد اختلف العلماء في المراد من الآية فيمن يبعث الحكمين؟ وما صفتها؟ وهل هما حاكمان لهما الفصل في الخصومة بين الزوجين؟ أو أنهما وكيلان

ينفذ تصرفهما في حدود وكالتهما؟ أم أنهما جهة نظر يرفعان ما يريانه إثر التحقيق مع الزوجين إلى الحاكم ليتولى نفسه الفصل في خصومتها؟

من المخاطب بهذه الآية؟

١ - قال بعض المفسرين : إن المخاطب بقوله، تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ ﴾ هو الحاكم، فإذا عرف الحاكم أن شقاقا وقع بين زوجين فيجب عليه أن يرسل حكما من أهل الزوج وحكما من أهل الزوجة للإصلاح بينهما، لأن الحاكم هو المكلف بالسهر على مصالح العباد ومن مصلحة المجتمع تقوية الأسرة بعدم ظهور الشقاق بين أفرادها.

قال الطبري: إن المأمور بذلك السلطان الذي يرفع ذلك إليه لما روي عن سعيد بن جبير والضحاك^(١).

وقال الجصاص: "الأولى أن يكون خطابا للحاكم الناظر بين الخصمين والمانع من التعدي والظلم، وذلك لأنه قد بين أمر الزوج وأمره بوعظها وتخويفها بالله ثم بهجرانها في المضجع إن لم تنزجر ثم بضربها إن أقامت على نشوزها، ثم لم يجعل بعد الضرب للزوج إلا المحاكمة إلى من ينصف المظلوم منهما من الظالم ويتوجه حكمه عليهما"^(٢).

وجاء في مغني المحتاج: "فإن اشتد الشقاق بعث القاضي حكما من أهله وحكما من أهلها لينظر في أمرهما... الآية ﴿وإن خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾، والخطاب فيها للحكام وقيل للأولياء والبعث واجب"^(٣).

١ - تفسير الطبري، ٢١٨/٨.

٢ - أحكام القرآن ١٩٠/٢.

٣ - مغني المحتاج ٢٦١/٣.

وقال الخطاب: "إذا اختلف الزوجان وخرجا إلى ما لا يحل من المشاتمة كان على السلطان أن يبعث حكمين ينظران في أمرهما وإن لم يرتفعا ويطلبوا ذلك منه، فلا يحل أن يتركهما على ما هما عليه من المأثم وفساد الدين" (١).

٢ - وقال آخرون إنما المأمور بذلك هو الزوج والزوجة والخطاب موجه إليهما.

فإذا شعر الزوجان بسوء المعاشرة بينهما وخشيا استفحال الشقاق اختار كل منهما حكما للإصلاح ولمعرفة المخطئ منهما.

قال ابن العربي: "قوله: ﴿وإن خفتن﴾، قال السدي: يخاطب الرجل والمرأة إذا ضربها فشاقتها... قال ابن عباس، ومال إليه الشافعي" (٢).

وذكر الطبري أثراً بسنده إلى السدي أن المأمور بذلك الرجل والمرأة (٣).

٣ - ويرى بعض الفقهاء أن الخطاب في قوله، تعالى: ﴿فإن خفتن﴾ موجه إلى الأولياء أيضاً. يقول ابن العربي: "وقال مالك: المخاطب قد يكون السلطان، وقد يكون الوليين إذا كان الزوجان محجورين... وأما قول مالك إنه قد يكون الوليين فصحيح، ويفيده لفظ الجمع، فيفعله السلطان تارة، ويفعله الوصي أخرى" (٤).

يقول ابن عابدين: "وفي القهستاني عن شرح الطحاوي: السنة إذا وقع بين

١ - مواهب الجليل ١٦/٤ .

٢ - أحكام القرآن لابن العربي ٤٢٣/١ .

٣ - تفسير الطبري ٣١٨/٨ ، وأحكام القرآن للجصاص ١٩٠/٢ .

٤ - أحكام القرآن ٤٢٣/١ .

الزوجين اختلاف أن يجتمع أهلها ليصلحوا بينهما، فإن لم يصلحها جاز الطلاق والخلع ا.هـ. وهذا هو الحكم المذكور في الآية^(١).

مهمة الحكمين

مهمة الحكمين أن يستقصيا أسباب الخلاف ويحاولا رأب ما بينهما من صدع، وإعادة الصفاء والمحبة إلى حياتهما الزوجية. فإذا تمكن الحكمان من إزالة ما طرأ بين الزوجين من الفساد، ونجحا في تقريب وجهات النظر بينهما، فقد زال الإشكال. أما إذا وجدا صعوبة التفاهم ووجدا ضرورة الافتراق فهل للزوجة المطالبة بالتفريق، وهل سلطان الحكمين يمتد إلى الحكم بالتفريق بين الجانبين باعتبارهما حكمين يصدران عن رأيهما لا وكيلين لا يستقلان بكلام؟

للفقهاء حول هذا الموضوع رأيان: رأي يرى أن الحكمين لهما الحكم بالتفريق إذا لم يتوصلا إلى الإصلاح فيما بين الزوجين، ورأي آخر يرى أن الحكمين ليس لهما الحكم بالتفريق، لأن مهمتهما الإصلاح فقط، فهما وكيلان لا يستقلان بكلام. وفيما يلي إيضاح كلا الرأيين:

الرأي الأول

يرى المالكية والشافعية في قول وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين أن مهمة الحكمين إيجاد حل للشقاق الواقع بين الزوجين، فإن تم الصلح بينهما والتوفيق وإلا فرقا بينهما. لأنه لا يجوز ترك زوجين نشب الشقاق بينهما وتعذر عليهما الإصلاح دون علاج، ولا علاج بعد هذه المحاولات إلا التفريق بينهما^(١). وروي نحو هذا عن علي وابن عباس والشعبي والنخعي وسعيد ابن

١ - حاشية ابن عابدين. دار الفكر ١٩٩٥ م، ٤٨٤/٣.

٢ - المغني ٢٦٤/١٠ الخرشي على مختصر خليل، دار الفكر ٩/٤٠، حاشية الدسوقي على

الشرح الكبير ٢١٢/٢ - ٢١٣، مغني المحتاج ٢٦١/٣.

جبير والأوزاعي وإسحاق وابن المنذر^(١)، وانتصر لهذا الرأي ابن القيم وأيده^(٢).

ولأصحاب هذا الرأي أدلة منها:

١ - أن الله، تعالى، حين قال: ﴿فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها﴾ دل على أنهما حكمان ولو كانا وكيلين لقال ابعثوا وكلاً عن الزوجة ووكلاً عن الزوج، ولهذا لا يعتبر رضا الزوجين، لأن الحكم يحكم بما يراه من المصلحة، فإن وفق الحكمان إلى الإصلاح كان خيراً وإلا فلهما التفريق بين الزوجين^(٣).

وقد ذكر الله الإصلاح في القرآن الكريم ولم يذكر الفرقة لأنه الأفضل وليسعى الحكمان للوصول إليه فليس معنى ذلك الاقتصار عليه بحيث لا يباح غيره.

٢ - إن عثمان بن عفان بعث عبد الله بن عباس ومعاوية بن أبي سفيان حكّمين للنظر فيما بين عقيل بن أبي طالب وزوجته فاطمة بنت عتبة بن ربيعة من شقاق، فقيل لهما: إن رأيتما أن تفرقا فرقتما. وصح عن علي بن أبي طالب أنه قال للحكّمين: أتدريان ما عليكما؟ إن رأيتما أن تجمعما جمعتما، وإن رأيتما أن تفرقا فرقتما^(٤).

٣ - إن الله أمر الزوج بقوله: ﴿فإمسك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾^(٥)، فإذا حصل الشقاق تعين التسريح، لأنه وقع النفور والنشوز بين الزوجين

١ - المغني ١٠/٢٦٤.

٢ - زاد المعاد، مؤسسة الرسالة ١٩٨٦م، ٥/١٩٠.

٣ - المهذب ٢/٧٤.

٤ - زاد المعاد ٥/١٩١.

٥ - سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

وحاول الحكمان الإصلاح فلم يوصلا إلى نتيجة، لذلك وجب التفريق ولو بدون رضا الزوجين.

٤ - إن التفريق لدى القاضي ثبت في الشرع في عدة حالات كالعيوب مثلا وهذا متفق عليه، فالقاضي إذ يرسل الحكمين إنما يستمدان سلطتهما منه، لأنه يملك التفريق فإذا ما فرقا كان ذلك نيابة عن القاضي.

قال الحافظ ابن حجر: "فلما كان المخاطب بذلك الحكام وأن الإرسال عليهم، دل على أن بلوغ الغاية من الجمع أو التفريق إليهم"^(١).

وبما أن القاضي بعثهما لتحقيق العدالة بين الزوجين، فكما أن العدالة تكون بالإصلاح بينهما، قد تقتضي العدالة التفريق بينهما، وليس من العدالة أن يقبل القاضي حكم الإصلاح ولا يقبل حكم التفريق.

فإذا ما قررا التفريق وجب على الحاكم تنفيذ ذلك.

يقول ابن القيم: "والعجب كل العجب ممن يقول: هما وكيلان لا حاكمان، والله، تعالى، قد نصبهما حكمين، وجعل نصبهما إلى غير الزوجين، ولو كانا وكيلين، لقال: فليبعث وكيلا من أهله، ولتبعث وكيلا من أهلها. وأيضا فلو كانا وكيلين، لم يختصا بأن يكونا من الأهل. وأيضا فإنه جعل الحكم إليهما فقال: (إن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما)، والوكيلان لا إرادة لهما، إنما يتصرفان بإرادة موكليهما. وأيضا فإن الوكيل لا يسمى حكما في لغة القرآن، ولا في لسان الشارع، ولا في العرف العام ولا الخاص... وأيضا فإن الحكم أبلغ من حاكم، لأنه صفة مشبهة باسم الفاعل دالة على الثبوت، ولا خلاف بين أهل العربية في ذلك، فإذا كان اسم الحاكم لا يصدق على الوكيل المحض، فكيف بما هو أبلغ من ذلك! وأيضا فإنه سبحانه خاطب بذلك غير الزوجين، وكيف

يصح أن يوكل عن الرجل والمرأة غيرهما، وهذا يُحوج إلى تقدير الآية هكذا: ﴿وإن خفتن شقاق بينهما﴾ فمروهما أن يوكلوا وكيلين: وكلا من أهله، ووكيلا من أهلها، ومعلوم بُعد لفظ الآية ومعناها عن هذا التقدير، وأنها لا تدل عليه بوجه، بل هي دالة على خلافه^(١).

الرأى الثانى

يرى الحنفية والشافعية، في القول الأظهِ، وأحمد بن حنبل في رواية والظاهرية أن مهمة الحكمين الإصلاح والتوفيق بين الزوجين وليس لهما التفريق إلا إذا كانا وكيلين عن الزوجين بذلك^(٢).

ومن الأدلة التي استدلوا بها تأييداً لوجهة نظرهم ما يأتي:

١ - قوله، سبحانه وتعالى: ﴿ولا تكسب كل نفس إلا عليها﴾^(٣) فالآية دليل على أنه لا يمضي تصرف أي شخص على شخص آخر إلا بالالتزام والتأييد منه، لذا ليس لأحد أن يطلق زوجة غيره، ولا أن يقوم بالتفريق بين الزوجين إلا إذا ورد النص بوجوب فسخ النكاح^(٤).

٢ - إن مهمة الحكمين هي الإصلاح بين الزوجين كما نص بذلك القرآن الكريم بقوله: ﴿إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما﴾، فلم يقل القرآن الكريم إن يريدوا فرقة، فايضاد الحكمين هو لوعظ الظالم من الزوجين وإعلام الحاكم بذلك ليأخذ على يده^(٥).

١ - زاد المعاد ١٩٠/٥ وما بعدها.

٢ - أحكام القرآن للجصاص ١٩١/٢ وما بعدها، المغني ٢٦٤/١٠، المحلى ٨٨/١٠، مغني المحتاج ٢٦١/٢.

٣ - سورة الأنعام، الآية: ١٦٤.

٤ - المحلى ٨٨/١٠.

٥ - أحكام القرآن للجصاص ١٩٣/٢.

٣ - الفراق إما يتم بالطلاق وهو حق الزوج، أو ببذل المال كبذل للخلع، وهو حق الزوجة، وهذان الأمران منوطان بهما فليس لأحد التماسهما إلا إذا صدر التوكيل والإذن من الزوجين^(١).

٤ - ويستدلون بأن سلطة الحكمين في التفريق لا أصل لها، لأن ذلك إما أن يكون مستمداً من الحاكم أو من الزوجين، فإن كانت مهمتهما مستمدة من الحاكم، فالحاكم نفسه لا يملك حق التفريق، وإن كانت من الزوجين فلا تصح بدون توكيل^(٢).

هذا الاستدلال قال به الحنفية بناء على نظريتهم في هذا الموضوع بأن القاضي لا يملك حق التفريق وهي حجة غير مسلم بها حتى من الذين قالوا برأي الحنفية في موضوع التحكيم فضلاً عن أن الحجج يجب أن تكون مسلماً بها من الطرفين، والطرف الآخر يعطي القاضي سلطة التفريق بين الزوجين في حالات متعددة^(٣).

٥ - ما روي عن علي ابن أبي طالب، رضي الله عنه، أنه جاءه رجل وامرأة ومعهما جمع من الناس فسألهم علي عن شأنهما، فقالوا: بينهما شقاق، فقال: فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما. ثم قال للحكمين: أتدريان ما عليكما؟ عليكما إن رأيتما أن تجمعما أن تجمعما، وإن رأيتما أن تفرقا أن تفرقا. فقالت المرأة رضيت بكتاب الله، وقال الرجل: أما الفرقة فلا. فقال علي: كذبت والله لا تنفلت مني حتى تقر كما أقرت.

ووجه الاستدلال: أن حكم الحكمين لا يكون إلا بتوكيل من الزوجين ورضا

١ - المصدر السابق ص ١٩٢، مغني المحتاج ٣/٢٦١.

٢ - أحكام القرآن ٢/١٩١ - ١٩٢.

٣ - د. عبد الرحمن الصابوني، مدى حرية الزوجين في الطلاق ٢/٧١١.

منهما، ولهذا أمر علي الزوج أن يقبل التحكيم، فلو لم يكن ذلك لما طلب عليّ منه الموافقة على التحكيم، فدل هذا على أن الحكّمين ليس لهما سلطة التفريق إلا بتفويض من الزوجين^(١).

الترجيح

والذي نميل إلى الأخذ به هو رأي المالكية ومن وافقوهم في الاتجاه، وهو إعطاء الحكّمين سلطة الحكم بالتفريق إذا لم يتوصلا إلى الإصلاح فيما بين الزوجين.

وذلك أن الحكّمين بعد أن عرفا المشكلة القائمة بين الزوجين التي استعصى حلها عليهما، ولم يستطيعا التوفيق بينهما، كان هذا دليلا على استحالة الحياة الزوجية، إلا في جحيم لا يطاق وتآباه كرامة الإنسان.

وإذا كان في بعث الحكّمين تحقيق مصلحة الزوجين والأسرة بإصلاح ذات بينهما فكذاك يبدو من المصلحة أيضا إن تعذر الإصلاح أن يكون التفريق بينهما . لأن الغاية من الإصلاح هو عود الصفاء إلى البيت والمودة إلى القلوب، وهذا إذا لم يتحقق، بل كان الصفاء والمودة في التفريق بينهما تحققت غاية الإصلاح عن طريق آخر: قال تعالى: ﴿وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته﴾^(٢).

والخلاصة إن التفريق للشقاق أو للضرر، كما يسميه المالكية، هو في الحالة التي يشكو منها أحد الزوجين للقاضي سوء معاشرة صاحبه له فينظر في أمرهما فإذا أن يصلح وإما أن يفرق بينهما، إما على مال إن كان الضرر من الزوجة، أو بدونه إن كان من الزوج.

١ - أحكام القرآن للجصاص ١٩١/٢ - ١٩٢ . ٢ - سورة النساء، الآية : ١٣٠ .

المصادر والمراجع

- ١ - أبحاث هيئة كبار العلماء ، الرياض، دار الإفتاء، ١٤٠٩هـ.
- ٢ - ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني، مختصر الفتاوى المصرية، الرياض، (ت. د).
- ٣ - ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار الكتب العلمية ١٩٨٩م.
- ٤ - ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الظاهري، المحلى بالآثار، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر، (ت. د).
- ٥ - ابن رشد الجد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، المقدمات الممهدات، مصر، مطبعة السعادة (ت. د).
- ٦ - ابن رشد الحفيد، القاضي أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، مصر، المكتبة التجارية ، (ت. د).
- ٧ - ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد، أحكام القرآن ، بيروت، دار المعرفة (ت. د).
- ٨ - ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي، زاد المعاد في هدى خير العباد، بيروت، مؤسسة الرسالة ١٩٨٦م.
- ٩ - ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي، المغني، القاهرة، حجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢م.
- ١٠ - ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م.
- ١١ - أبو زهرة، محمد، الأحوال الشخصية ، القاهرة، دار الفكر العربي، (ت. د).
- ١٢ - الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله، تفسير روح المعاني، بيروت، دار الفكر.

١٣ - الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي، أحكام القرآن، المطبعة البهية بمصر (ت. د).

١٤ - الخطاب، محمد بن عبد الرحمن، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، مطبعة السعادة ١٣٢٩هـ.

١٥ - الخرشي، محمد بن عبد الله، حاشية الخرشي على مختصر خليل، بيروت، دار الكفر.

١٦ - الدردير، أبو البركات أحمد بن محمد بن أحمد العدوي، الشرح الكبير على مختصر خليل، بيروت، دار الكتب العلمية ١٩٩٦م.

١٧ - الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، بيروت، دار الكتب العلمية ١٩٩٦م.

١٨ - الرملي، شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، المكتبة الإسلامية (ت. د).

١٩ - الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي بن محجن، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، طبع بولاق (ت. د).

٢٠ - سيد قطب، في ظلال القرآن، القاهرة / بيروت، دار الشروق ١٩٨٠م.

٢١ - الشربيني الخطيب، محمد بن أحمد، مغني المحتاج، بيروت، دار إحياء التراث العربي (ت. د).

٢٢ - الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م.

٢٣ - الشيرازي، أبو إسحق إبراهيم بن علي بن يوسف، المذهب، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٤٣هـ.

٢٤ - الصابوني، د. عبد الرحمن، مدى حرية الزوجين في الطلاق، جامعة دمشق، ١٩٦٢م.

- ٢٥ - الصنعاني، الأمير ، محمد بن إسماعيل بن صلاح الكهلاني، سبيل السلام شرح بلوغ المرام، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٨هـ.
- ٢٦ - الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان (تحقيق محمود شاكر)، القاهرة، دار المعارف.
- ٢٧ - العنسي ، القاضي أحمد بن قاسم اليماني، التاج المذهب لأحكام المذهب، القاهرة، عيسى البابي الحلبي، ١٩٣٨م.
- ٢٨ - القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة، دار الحديث ١٩٩٤م.
- ٢٩ - الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، كراتشي، أنش. أم سعيد.
- ٣٠ - العلامة محمد رشيد رضا، تفسير المنار، بيروت، دار المعرفة (ت. د.).
- ٣١ - د. محمد عبد السلام محمد، العلاقات الأسرية في الإسلام ، الكويت، دار الفلاح، ١٩٨١م.
- ٣٢ - المواق، محمد بن يوسف ، التاج والإكليل لمختصر خليل ، بهامش مواهب الجليل للخطاب، مطبعة السعادة ١٣٢٩هـ.
- ٣٣ - نظام الدين عبد الحميد، أحكام انحلال عقد الزواج، جامعة بغداد، ١٩٨٩م.
- [ملحوظة: لم تذكر كتب الحديث والمعاجم ضمن قائمة المراجع اكتفاء بشهرتها وتجنباً للإطالة].

MATRIMONIAL DISCORD AND ITS TREATMENT IN ISLAIC LAW

(A Comparative Study)

By Abdul Hay Abro

The paper attempts a comprehensive study of an important aspect of matrimonial relationship and its possible remedy according to Islam. The importance of this paper stems from the importance of matrimonial relationship and the urgency to find solutions to meet such undesirable and negative developments in one's family life..

The researcher hints that such a matrimonial problem or discord may be caused by only wife, or only husband or both. In this connection, the writer makes a distinction between *nushuz* (recalcitrance of the wife) and *i'rad* (willful negligence of marital duty) followed by a full discussion of Islamic regulations of *nushuz* together with the methods of its treatment according to Islamic law. He also discusses various stages of such treatment which include persuasion (الوعظ), abandonment (الهجر) and beating (الضرب). He further elaborates the meanings of the word (الهجر) abandonment according to the jurists and commentators of the Qur'an and its duration. The writer then proceeds to the discussion of the limit, conditions, eligibility of such beating and to what extent the husband is required to adhere to it. He emphasizes that the nature of such beating is remedial or reformatory rather than punitive. Similarly he discusses the regulations of arbitration as instituted by the Qur'an itself to deal with the matrimonial differences focusing on those responsible for such an arbitration, their role and the opinions of the jurists regarding this.